The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.1, P P. 105-126
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد١، ٢٠١٩ ص ص ١٢٦-١٠٥

The impact of directing government spending on some macroeconomic variables in the Iraqi economy is a standard study For the period (2003 – 2016

*أثر توجيه الانفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦)

** أ.د. احمد خليل الحسيني *** محمد عبد القادر إسماعيل

Abstract :- The importance of the policy of expenditure is the set of government orientations aimed at influencing macroeconomic events and reaching the stage of achieving economic reform. The differences in policies of expenditure in one country and in all economies result from different social and political circumstances, Societies can achieve a degree of growth and stability without the government spending policy being a major role regardless of the level at which the state performs its economic functions. The scope of which you through the tunnels, but also linked to institutional existence, as it often leads the weakness of government institutions to thwart the efforts of the State and the failure of its programs in guiding tunnels rationally, this loses government spending positive connotation and engage within the influential acts negatively in the growth and stability

المستخلص:–تتمثل أهمية السياسة الانفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية الهادفة نحو أحداث التأثيرات المناسبة على متغيرات الاقتصاد الكلي وصولا الى مرحلة تحقيق الاصلاح الاقتصادي، وينجم الاختلاف في السياسات الانفاقية في الدولة الواحدة وفي كل الاقتصادات عن اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية، أو عن التوجهات الخاصة، وما من مجتمع من المجتمعات يمكن أن يحقق قدرا من النمو والاستقرار دون أن تكون سياسة الأنفاق الحكومي قد مثلت في تحقيقها دورا رئيسيا بغض النظر عن المستوى الذي تؤدي فيه الدولة مهامها الاقتصادية، بمعنى أن ارتباط السياسة المالية بموقع الدولة لا بمستوى النطاق الذي تقوم من خلاله بالأنفاق، بل أيضا يرتبط بوجودها المؤسسي ، إذ غالبا ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى إحباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الأنفاق بشكل عقلاني، لهذا يفقد الأنفاق الحكومي دلالته الايجابية وينخرط ضمن الأفعال المؤثرة سلبا في النمو والاستقرار.

*بحث مستل

** المساعد الاداري لرئيس جامعة بابل .

*** موظف في ديوان الرقابة المالية الاتحادي

المقدمة:- مع احتلال الانفاق الحكومي اهمية خاصة في الدراسات المالية كونه يعدّ بمثابة الاداة التي تعكس بشكل كبير الاهداف المرسومة من قبل الحكومة، التي تسعى للنهوض بالاقتصاد الوطني، لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فدراسة التطور في الفكر المالي تشير الى المناداة بأهمية وضع سياسات إنفاقيه متطورة قادرة على تحقيق الاهداف المرسومة .

وبعد أنْ الدولة أخذت شكلها الجديد وتحولها الى دولة منتجة متدخلة في الحياة الاقتصادية، وأصبح الاقتصاد موجهاً بأدوات السياسات المالية والنقدية للدولة. وعند عدم كفاية الموارد المالية الداخلية للكثير من البلدان النامية ومنها العراق ، اصبحت هذه البلدان تنتظر العلاج وفق الوصفات المعروفة من قبل المؤسسات المالية الدولية ، التي تدعو إلى دور اقتصادي واجتماعي جديد للدولة، يعتمد الحرية الاقتصادية وقوانين السوق كمنظم لعمل النشاط الاقتصادي لهذه الدولة .

مشكلة البحث Research Questions :

بالرغم من تزايد معدلات النمو في الانفاق الحكومي في العراق، إلا أنه لم يصل الى هدفه في تحقيق الاصلاح الاقتصادي فيه .

فرضية البحث Research Hypotheses :

تبنى البحث فرضية مفادها: أنّ سياسات الانفاق الحكومي تتباين في قدرتها على تحقيق الاصلاح الاقتصادي و التأثير على متغيرات اقتصاده الكلي والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات الرقم القياسي لأسعار المستهلك و البطالة والتجارة الخارجية تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية .

هدف البحث Research Aim :

يهدف البحث الى الكشف عن آلية عمل الحكومة في رسم وتوجيه متغيرات الاقتصاد الكلي، من خلال الانفاق الحكومي بالشكل، الذي يهدف الى تحقيق الاصلاح الاقتصادي فيه.

اسلوب البحث Research Methodology :

من اجل تحقيق هدف البحث، فقد استعمل الباحث المنهج الاستقرائي من خلال تحليل واقع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ، فضلا عن استعمال اساليب الاقتصاد القياسي ، لبيان اثر الانفاق الحكومي عليها.

الحدود المكانية و الزمانية للبحث

الحدود المكانية في هذا البحث تمثلت في جمهورية العراق من خلال تحليل واقع الانفاق الحكومي واثره على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي وامتدت المدة الزمنية من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٦ .

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي والنظري للإنفاق الحكومي واهم سمات الاقتصاد العراقي

اولا: مفهوم الانفاق العام وعناصره:

يعدّ الإنفاق العام أداة فعالة من أدوات السياسة المالية للدولة التي تقوم سلطاتها المالية بتنفيذها؛ لتحقيق أهدافها سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية ، التي ترمي إليها خلال فترة معينة. ولقد أدى تطور دور الدولة وتغير طبيعة هذا الدور بانتقالها من الدولة الحارسة أو المحايدة إلى الدولة المتدخلة ثم بعد ذلك إلى الدولة المنتجة إلى أتساع وظائف الدولة ،الأمر الذي استتبع معه تزايد الإنفاق العام، وهذا ما أدى بدوره إلى زيادة آثار الانفاق الاقتصادية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري أو الإنفاق بهدف إعادة توزيع الدخل.

ويتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للأنفاق العام ، وهذا لا يعني اختلاف المفاهيم، بل يعكس اختلاف الزاوية، التي ينظر من خلالها الى الانفاق العام.

اذ يعرف البعض الانفاق العام (بانه مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام ، بغرض تحقيق نفع عام). ويذهب آخرون الى تعريف عدّه(مبلغاً من المال تستخدمه هيئة عامة بهدف اشباع حاجة عامة). ولا يختلف هذا عن سابقة ،حيث تتماثل العناصر التي يتعين توافرها، لكي يكتسب الانفاق صفة الانفاق العام [١].

وعرف على انه (مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة، بقصد اشباع حاجة عامة [٢])

و تعرف النفقة العامة بأنها (هي مبلغ من المال (اقتصادي او نقدي) ، يصدر عن الدولة او عن اي شخص معنوي عام ، بقصد تحقيق منفعة عامة [٣]).

و يعرف الانفاق العام (على انه كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من اشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة [٤])

او انه (مبلغ نقدي، يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى السلطات المكونة لها ،بهدف تحقيق نفع عام[٥] .

ومن التعاريف السابقة للأنفاق العام ، يمكن تحديد العناصر الاساسية له وهي :-

١- النفقة العامة مبلغ من النقود :-

حتى نكون امام نفقة عامة، فلا بد ان تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا، اي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه؛ لتسير مرافقها من سلع او خدمة . وعليه لا تعد نفقة عامة الوسائل غير

---

(١) عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ،دار الفكر الجامعي ، ص ٩٩.

(٢) وليد عبد الحميد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان ،ص ١٠١.

(٣) محمد خالد الحريري واخرون ،اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي ، جامعة دمشق ،٢٠١٤،ص٥٣

(٤) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، ص ٣٨١

(٥) Mithani, Modern public finance. Theory and practice, Himalaya House, New York,1998, P.221

النقدية ،التي كانت تتبعها الدولة سابقا . ومثال ذلك ارغام الافراد على العمل سخرة بدون اجر او جباية ما تحتاجه عينا من الافراد دون ثمن، وكذلك المزايا الفنية كالسكن المجاني والتغذية والاعفاء من الضرائب[٦].

غير انه في بعض الاحوال، قد يأخذ الانفاق العام في العصر الحديث شكلا عينيا لا يترتب عليه أي مدفوعات نقدية، مثل الدعم العيني للسلع التموينية ،التي توزعها الحكومة على الفقراء ، او تقديم الاسكان المجاني لبعض فئات المجتمع او سداد جزء من ديونها في شكل بضائع او تقديم إعانات عينية لضحايا الكوارث الطبيعية بالداخل والخارج ، وقد يأخذ الانفاق العام شكلا عينيا*كجزء من تنفيذ بروتوكولات تجارية مع دول العالم الخارجي، حينما تحصل الدولة او احدى هيئاتها على السلع والخدمات بشكل عيني، مقابل تصدير سلع وخدمات اخرى بدون اجراء أي تحويلات نقدية [٧].

وهناك جملة اسباب تقف وراء اتجاه الدولة الى الصيغة النقدية في نفقاتها وهي :

أ- تحول المجتمعات من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي وعليه، فلا يعقل ان يتعامل الافراد فيما بينهم بالصيغة النقدية وتتعامل الدولة معهم بالصيغة العينية.

ب- صعوبة ممارسة الرقابة الادارية والبرلمانية على الانفاق العيني.

ج- يثير الانفاق العيني مشاكل ادارية متعددة منها عدم الدقة في تقديرها او محاباة الدولة لبعض الافراد بإعطائهم مزايا عينية تزيد في قيمتها عن ثمن السلع والخدمات، التي قدموها مقابل ذلك . كما وإنَّ المزايا العينية تعدّ اخلالا بمبدأ المساواة بين الافراد في تحمل الاعباء العامة، ويبدو ذلك واضحا عندما تحقق الدولة المساواة بين الافراد في دفع الضرائب ثم تحابي البعض بمزايا عينية ،وهذا يعني تخفيض العبء الضريبي بصورة غير مباشرة [٨] .

٢- النفقة العامة يقوم بها شخص عام :-

يتطلب ألامر حتى نكون امام نفقة عامة ،ان تكون تلك النفقة صادرة عن جهة عامة ، وقد اعتمد الفكر المالي في هذا الاتجاه معيارين هما :

أ- المعيار القانوني : تتحدد طبيعة الانفاق الحكومي وفق هذا المعيار على اساس الجهة، التي تقوم بالإنفاق ،اذ ان هذا المعيار يستند الى اختلاف طبيعة نشاط اشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط اشخاص القانون الخاص ، فاذا جرى الانفاق الحكومي على أيدي اشخاص القانون العام ،الذي يشبه نشاطهم نشاط القطاع الخاص، بغض النظر عن مقاصد هذا الانفاق ، فان انفاقهم لا يعدّ من قبيل الانفاق الحكومي ، وبالتالي فان المشاريع الانتاجية، التي تقوم بها الدولة، لا يمكن اعتبارها من الانفاق الحكومي وان هدفت الى تحقيق النفع العام[٩].

---

(٦)عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة/فرع الموصل ، ص.ص ٣٦ -٣٧

* يعرف ذلك في ادبيات التجارة الخارجية بالصفقات المتكافئة .

(٧)عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة . مصدر سابق ، ص ١٠١

(٨)عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، مصدر سابق ، ص ٣٧

(٩)وليد عبد الحميد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مصدر سابق ص ١٠٢

ب- المعيار الوظيفي : لم يعد المعيار القانوني كافيا لتحديد طبيعة النفقة اذ مع تطور دور الدولة من الحياد الى التدخل انهار الاساس الذي بني علية ذلك المعيار ، وقد دفع ذلك الفكر المالي الى البحث عن معيار جديد ، فوجدوا ضالتهم في الاساس الوظيفي وعليه تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية، اما ما تدفعه الدولة في نشاط مشابه لنشاط الافراد، فانه يعد نفقة خاصة .

ويميل البعض الى الأخذ في هذا المجال بفكرة واسعة للنفقات العامة بدلا من الفكرة السابقة، التي تنبثق من نطاق النفقة العامة، وعليه فان النفقة العامة هي نفقات القطاع العام، ويشمل ذلك الاشخاص المعنوية العامة كالدولة وهيئاتها المحلية والهيئات و المؤسسات والشركات العامة، التي تملك الدولة رأسمالها ،وهي التي تسيطر عليها وتتحكم في توجيهها [١٠] .

٣- استهداف النفقة العامة اشباع حاجة عامة (تحقيق الانفاق العام للمنفعة القصوى للمجتمع):

ينبغي ان تصدر النفقات العامة مستهدفة اساسا اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام، وبالتالي فلا تعدّ نفقات عامة ، تلك النفقات التي لا تشبع حاجة عامة، ولا تعود بالنفع العام على الافراد .ويجد الاشتراط المتقدم تبريره في انه لما كان الافراد يتساوون جميعا في تحمل الأعباء العامة (كالضرائب) ،فانهم يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة في مختلف الأوجه، وذلك بأنْ تكون النفقة سدادا لحاجة عامة وليست لمصلحة خاصة . غير انه يصعب في كثير من الاحيان مراعاة هذه القاعدة، ولهذا فان المعيار المعول عليه في هذا الشأن يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية في التقدير ، لذلك تدعو الحاجة الى وجود رقابة فعالة، تكفل عدم اساءة استعمال هذا الحق برقابة استخدام الانفاق العام في تحقيق المنفعة العامة بواسطة مجموعة من الطرق اولا، من خلال اعتماد بنود النفقات العامة في الميزانية ثانيا، بمساءلة الحكومة او السلطة التنفيذية عن تنفيذ الانفاق العام في جملته وتفصيلاته. وتعمل الرقابة الادارية ذاتها على اداء نفس الدور ، و قد توجد رقابة ثالثة تمارسها هيئات اخرى مستقلة للتأكد من استخدام اعتمادات الانفاق العام في اغراض النفع العام الموجهة لتحقيقها [١١] .

ثانيا : <u>سمات الاقتصاد العراقي</u> :-

ان الاقتصاد العراقي يمتلك الكثير من الموارد والمقومات والمزايا، التي تتيح له النمو ، واهم هذه الموارد هي وجود ثالث اكبر احتياطي نفطي مؤكد (١٤٣مليار برميل) بعد المملكة العربية السعودية وكندا، اما الغاز الطبيعي فاحتياطي العراق منه يقارب 3000مليار متر مكعب، أو نحو 1.7%من الاحتياطي العالمي وهو ما يجعله بالمرتبة التاسعة عالميا ولا يتوقف الامر على الهيدروكربون، انما هناك الكبريت والفوسفات وغيرها، فضلا عن الموارد البشرية المؤهلة حيث بلغ عدد سكان العراق (٣٧٢٠٢٥٧٢) نسمة عام ٢٠١٦ [١٢] ، فضلا عن وجود الاراضي التي تصلح لتطوير الانتاج الزراعي ولإقامة مشاريع تنمية مختلفة [١٣].

---

(١٠) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، مصدر سابق ، ص ٣٨

(١١)دكتور عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، ص٦٥

(١٢)البنك الدولي ، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٨

(١٣)فريال مشرف عيدان ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة النهرين ،ص٥١١

على الرغم من تمتع الاقتصاد العراقي بكل هذه الامكانيات والموارد الهائلة ، إلا إنه ظل يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا افقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الانتاجية واعطى دور هامشي للقطاع الخاص، ولم تتاح له الفرصة الكافية في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة ، بذلك اتسم الاقتصاد العراقي بعدد من السمات الرئيسة وهي:

- **هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد:** فان ما تحقق من معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، تعود معظمها إلى نمو القطاع النفطي، إذ كانت حصة القطاع النفطي عام 1980 (68%) ،ثم زادت هذه النسبة لتصل إلى(89.5%) في العام٢٠٠٦ [١٤].

- **هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:** كان لهيمنة قطاع النفط الذي تملكه الدولة على الاقتصاد العراقي سبباً في هيمنة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي، كونها هي المتصرف بالعوائد النفطية، التي يراد منها تنمية بقية القطاعات الأخرى.

- **اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي:** فقد أدى تركز الموارد المالية المتأتية من الصادرات النفطية بيد الدولة إلى اعتماد سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد؛ لتنمية القطاعات الأخرى، ومما ساعد في سوء تخصيص الموارد هو استخدامها في القضايا والأنشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود الثلاثة الماضية.

- **ضعف القطاع الخاص:** فقد همش القطاع الخاص في العراق من قبل الدولة، نتيجة هيمنتها على الموارد واعتمادها أيديولوجية الفكر الاشتراكي، رغم ان القطاع الخاص ظل المساهم الأكبر في العمليات الإنتاجية والخدمية.

- **ضعف البنية التحتية في الاقتصاد العراقي** :- يعاني العراق من تدهور في البنى التحتية؛ بسبب الحروب التي خاضها قبل ٢٠٠٣ وبعدها ، اذ ان كثيراً من مشاريع البنى التحتية في العراق رديئة وليست بالمستوى المطلوب ويشوب تنفيذ الجديد منها التلكؤ في التنفيذ والفساد الاداري والمالي[١٥] ، ان تشييد بنية تحتية امر ضروري لمصلحة الاقتصاد القومي، حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات ،فالمشاريع

([١٤])إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي – التشخيص وسبل المواجهة ، مركز العراق للدراسات – رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،٢٠٠٦ ،ص٣

([١٥])عادل عبد الزهرة شبيب ، تعزيز البنية التحتية في العراق ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ، بحث منشور ، ٢٠١٥، ص ٣

الصناعية متى توفرت لها الطرق والجسور والموانئ و وسائل النقل والمواصلات ومحطات الوقود والغاز والكهرباء، فان هذه الوفرة ستساهم في التوطن الصناعي وفي احدث المدن والمراكز الصناعية [١٦].

- **غياب التخطيط الاستراتيجي:** إذ ان الاقتصاد العراقي يعاني من غياب التخطيط بعيد المدى، فضلاً عن ان الاقتصاد العراقي لم يستفد من الفوائد، التي تتوفر للاقتصاد المتحرك بحرية خارج دائرة الاقتصاد المقيد بخطط بعيدة المدى، فالاقتصاد العراقي لم يستفد من التجارب المتراكمة، بسبب تنوع هذه التجارب وعدم صلاحيتها للمراحل اللاحقة[١٧].

- **انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي** :- تعدُّ هذه السمة من الاختلالات الهيكلية، التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والمتمثلة بانخفاض مرونة جهازه الانتاجي وعدم قدرته على مواجهة الطلب المتزايد ، الامر الذي ادى الى حدوث موجات من التضخم ،فضلا عن اعتماد العراق على ايرادات النفط من دون أي تنوع يذكر لزيادة الصادرات، مما يؤكد ضعف القاعدة الانتاجية في الاقتصاد العراقي [١٨].

ان تجنب ما يعرف بـ (نقمة الموارد)* او (تناقض الكثرة) ينبغي ان تظل مسؤولية اساسية بالنسبة للحكومة العراقية ، حيث تشير الادبيات الاقتصادية ان التطور والرخاء ليس بوجود الثروات الطبيعية، بل بمدى اقتراب الدول من مبادئ الحكم الرشيد المتمثلة بالمشاركة والشفافية والمساءلة والمحاسبة والفاعلية وحسن الاستجابة وسيادة القانون والمساواة والرؤية الاستراتيجية، ولعل دول شرق آسيا خير مثال، فقد اسست تنميتها على اساس مبادئ، تعتمد دعم التعليم وفرض سيادة القانون وابعاد العامل السياسي عن القرارات الاقتصادية ، فمثلا اليابان وكوريا بدأتا عملية التصنيع تحت اجواء الحكم العسكري ، هونك كونك تحت الحكم الاستعماري ، وسنغافورة تحت حكم فردي وتايوان احكام عرفية والرسم ادناه يوضح العلاقة الطردية بين مؤشر سيادة القانون و ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول[١٩] :-

شكل(1) العلاقة بين مؤشر سيادة القانون و الناتج المحلي الاجمالي

([١٦])يسرى مهدي حسن و حمدية شاكر مسلم ، تحليل العوامل المؤثرة في تطوير البنى التحتية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة العاشرة ، العدد ٣٤، ٢٠١٢ ، ص ٢

([١٧])احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودورة في عملية التنمية الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥،ص ٣٢

([١٨])عبد الوهاب محمد جواد ، الليبرالية والازمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، اليازوري للطباعة والنشر ، ٢٠١٤، ص٢١٦

* نتائج التنمية المعتمدة على تصدير النفط خلال السنوات الماضية ادت الى نتائج سلبية من تأخر النمو الاقتصادي وضعف التنوع الاقتصادي وبؤس مؤشرات الرفاه الاجتماعي وارتفاع مستويات الفقر واللامساواة والاثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي والفساد المستشري وانتشار الصراعات والحروب وهذه الحقائق تثير الدهشة كونها تحصل في بلدان تتدفق عليها انهار من ايرادات النفط .

([١٩])كمال البصري القيادة الرشيدة والاصلاح الاقتصادي ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ، ص٥

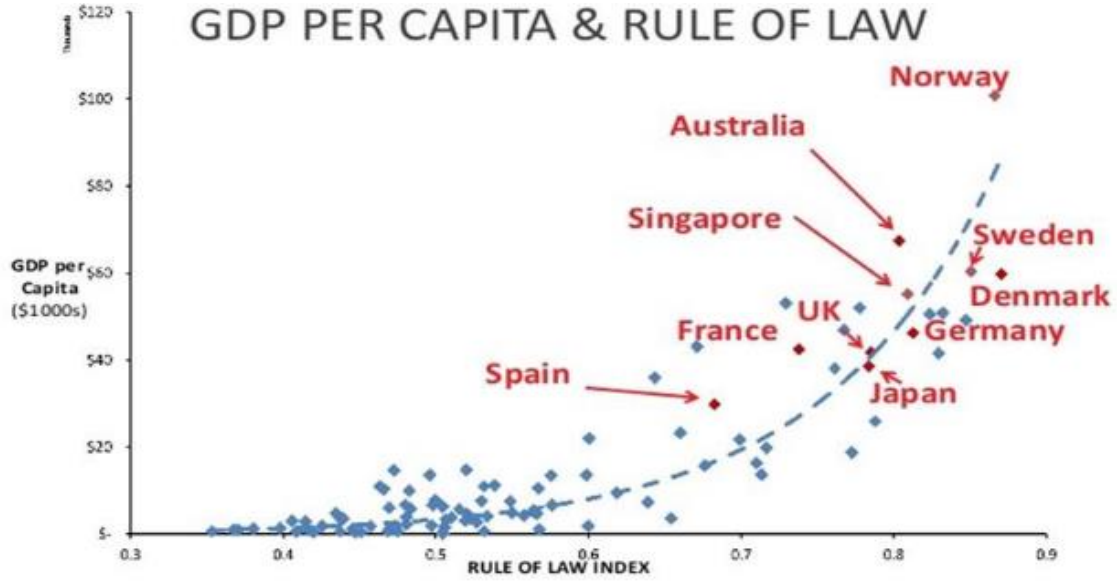

المصدر : كمال البصري، القيادة الرشيدة والاصلاح الاقتصادي ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي،٢٠١٧، ص٤

المبحث الثاني

قياس وتحليل اثر الانفاق الحكومي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

في هذا المبحث سوف يتم تناول كيفية بناء النماذج القياسية لقياس تأثير الانفاق الحكومي باعتباره متغير مستقل على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد العراقي والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك والتجارة الخارجية (صادرات–استيرادات) والتي تمثل المتغيرات التابعة في النموذج القياسي وللمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦).

اولا: توصيف النموذج القياسي:

من اجل ان يكون النموذج ممثلا حقيقيا لتفسير وتأويل ظاهرة اقتصادية معينة ، فلا بد من الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها الاقتصادية وهذا لا يتم الا من خلال استخدام النظرية الاقتصادية ثم استخدام العلاقات الرياضية الدقيقة وصيغها الرياضية واخيرا استخدام نماذج رياضية قياسية معتمدة على الاختبارات الاحصائية والقياسية[٢٠].

وتعد مرحلة توصيف النموذج من اهم مراحل بناء النموذج واصعبها وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد المتغيرات التي يجب ان يشتمل عليها النموذج او التي يجب استبعادها منه وطبيعة العلاقات وفقاً للنظرية الاقتصادية [٢١].

وفيما يخص المتغيرات التي سيتم تناولها وبحثها من حيث الوصف وعلاقتها من وجهة نظر النظرية الاقتصادية فهي كالآتي وحسب الجدول الاتي :

جدول (1) متغيرات النموذج القياسي

([٢٠])عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي : نظرية وحلول، ط١ ،دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠، ص١٣ .

([٢١])حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣ .

اسم المتغير	اسم المتغير باللغة الانكليزية	رمز المتغير	نوع المتغير
النفقات العامة	Government spending	G	مستقل
الناتج المحلي الاجمالي	Gross domestic product	GDP	تابع
الرقم القياسي للأسعار المستهلك	Consumer price index	CPI	تابع
الصادرات	Exports	X	تابع
الاستيرادات	Imports	M	تابع
المتغير العشوائي	Random Variable	Ui	مستقل

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على وصف النموذج

من الجدول (1) يتبين انه لدينا اربع معادلات وستكون صيغها وفقاً للنظرية الاقتصادية هي كما يلي :-

$$\text{GDP} = F(G)$$
$$\text{GDP} = \beta_0 + \beta_1 G + U_i \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$
$$\text{CPI} = F(G)$$
$$\text{CPI} = \beta_0 + \beta_1 G + U_i \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$
$$\text{X} = F(G)$$
$$\text{X} = X_0 + X_1 G + U_i \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$
$$\text{M} = F(G)$$
$$\text{M} = M_0 + M_1 G + U_i \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ثانيا :توصيف علاقة المتغيرات التابعة بالمتغير المستقل حسب النظرية الاقتصادية :

١- علاقة الناتج المحلي الاجمالي كـ(متغير تابع) بالإنفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) حيث يرتبط الناتج المحلي الاجمالي بعلاقة موجبة مع الانفاق الحكومي، كما موضح في المعادلة (١) ، حيث تمثل (β_1) درجة استجابة تغير الناتج المحلي الاجمالي نتيجة للتغير بالأنفاق الحكومي بوحدة واحدة، وان (β_0) تمثل الحد الثابت ، كما تمثل (U_i) المتغير العشوائي في المعادلة .

٢- علاقة الرقم القياسي للأسعار المستهلك كـ(متغير تابع) بالإنفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) حيث يرتبط الرقم القياسي للأسعار المستهلك بعلاقة موجبة مع الانفاق الحكومي ، كما موضح في المعادلة (٢) حيث تمثل (β_1) درجة استجابة تغير الرقم القياسي للأسعار المستهلك نتيجة للتغير بوحدة واحدة بالإنفاق الحكومي ، وان (β_0) تمثل الحد الثابت ، كما تمثل (U_i) المتغير العشوائي في المعادلة.

٣- علاقة التجارة الخارجية والمتمثلة في صادرات الدولة العراقية كـ(متغير تابع) بالإنفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) والعلاقة بينهما هي علاقة موجبة وموضح ذلك في المعادلة (٤) ، حيث تمثل(X_1) درجة استجابة تغير الصادرات نتيجة للتغير الحاصل بالإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ، وان (β_0) تمثل الحد الثابت ، كما تمثل (U_i) المتغير العشوائي في المعادلة.

٤- علاقة التجارة الخارجية والمتمثلة في استيرادات الدولة العراقية كـ(متغير تابع) بالإنفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) العلاقة موجبة بينهما ، حيث تمثل (M_1) درجة استجابة تغير الاستيرادات نتيجة للتغير الحاصل بالإنفاق الحكومي بوحدة واحدة ، وان (β_0) تمثل الحد الثابت ، كما تمثل (U_i) المتغير العشوائي في المعادلة.

ثالثا: مصادر البيانات

حصل الباحث على كافة بياناته خلال مدة الدراسة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ، على ما توافر من معلومات في المجاميع الإحصائية والنشرات السنوية المختلفة في المديرية العامة للإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي ، وايضا على ما توافر من بيانات في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الحسابات القومية ، صندوق النقد العربي، وموقع صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) (IMF) البيانات الخاصة بجمهورية العراق وكذلك موقع بيانات البنك الدولي للأنشاء والتعمير البيانات الخاصة بجمهورية العراق (International Bank for Reconstruction and Development) (IBRD) .

رابعا: تقدير معلمات النموذج

قدّرت العلاقة باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) إذ تشير الطرائق المستعملة للتوصل الى معادلة لتوصيف البيانات المتاحة، ووجدت معلمات المعادلة باستعمال مجموعة من المعايير اهمها:-

١- **المعايير الاقتصادية :**

تحدد هذه المعايير مع تطابقها مع منطق النظرية الاقتصادية، ومن خلالها تحدد العلاقة النظرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

٢- **المعايير الاحصائية:**

إن هذه المعايير تتحدد وفق النظرية الإحصائية عن طريق مجموعة من الاختبارات الإحصائية يتم من خلالها تقدير درجة الاعتماد على معلمات النموذج المقدرة ومدى معنوية هذه المعلمات، ومن أهم هذه المعايير:-

- **اختبار t**

يكشف هذا الاختبار مدى المعنوية الاحصائية للمعلمة المقدرة في النموذج القياسي، فاذا كانت قيمة(t) المحتسبة أكبر من قيمة(t)الجدولية فذلك يدل على معنوية المعلمة المقّدرة، أي ان هناك علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (المعتمد)، وبالعكس في حالة كون قيمة (t) المحتسبة أقل من قيمة (t) الجدولية، أي عدم معنوية المعلمة المقّدرة.

- **اختبار F**

إن هذا الاختبار يوضح معنوية معادلة الانحدار للنموذج المقّدر ككل، وكلما كانت قيمة (F) المحتسبة أكبر من قيمة (F)الجدولية فان ذلك يعطي معنوية اكثر للنموذج، وبالعكس عندما تكون قيمة(F)المحتسبة أقل من قيمة(F) الجدولية أي عدم معنوية العلاقة المقّدرة أو عدم معنوية معادلة الإنحدار[٢٢].

- **اختبار معامل التحديد R^2**

هو مقياس يوضح نسبة التغير في المتغير التابع الذي سببها التغير في المتغير المستقل، عن طريق اختبار معامل التحديد(R^2) تعرف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، وتتراوح قيمة(R^2) بين الصفر والواحد($0 \leq R^2 \leq 1$) فكلما زادت قيمة معامل التحديد دّل ذلك على قوة تفسير المتغيرات المستقلة للتغيرات الحاصلة في التأثير في المتغير التابع(المعتمد)[٢٣].

٣. المعايير القياسية:

تعاني النماذج القياسية المقدرة بواسطة المربعات الصغرى باعتماد السلاسل الزمنية، وبعض البيانات المقطعية من عدة مشاكل، ومن أهم هذه المشاكل مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي في مدة زمنية معينة وبين قيمتها في الاوقات السابقة أو اللاحقة[٢٤].

المبحث الثالث

اختبار وتقدير النماذج القياسية وتحليل العلاقات الاقتصادية

أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (Stability Testing Of Time Series)

الخطوة الأولى في تحليل البيانات تبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف* (Spurious Regression) اذ انه بصرف النظر عن النتائج الجيدة لاختبارات (t , f) وقيمة R^2 لكنها لا تعطي معنى حقيقي للنتائج ولا تقدم تفسيرا اقتصاديا ذا معنى[٢٥] ، وهناك ثلاث شروط يجب ان تتوفر لكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة هي:-

١- ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)= \mu$

٢- ثبات التباين عبر الزمن (Variance) $Var(Y_t)= E(Y_t-\mu)^2 = \sigma^2_u$

٣- ان يكون التباين المشترك (Covariance) بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمدا على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Y_{t-k} , Y_t) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك

$Cov(Yt ,Yt-k) = E[(Yt-\mu)]=YK$

([٢٢]) طالب حسن نجم ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، بغداد ، 1991، ص173.

([٢٣]) Damodar N. Gujarati , Basic Econometrics, New York ,2003, P 84

([٢٤]) خالد زهدي خواجة ، السلاسل الزمنية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، لا توجد سنة ، ص٢

* الانحدار الزائف يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.

([٢٥]) زكية احمد مشعل وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد ٢٣،العدد١، يونيو، ٢٠٠٧ ، ص١٦.

إذ ان : μ الوسط الحسابي σ٢ التباين Yk التباين المشترك[٢٦]

وهناك عدة اختبارات لجذر الوحدة(**The Unit Root Test**) يمكن من خلالها معرفة استقرارية السلسلة ودرجة تكاملها منها اختبار ديكي – فولر البسيط واختبار فيليبس وبيرنون (P.P) – Phillips Perron واختبار ديكي – فولر الموسع ولكن سنقتصر على استخدام اختبار واحد وهو اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) الذي طور من قبل ديفيد ديكي ووليام فولر والذي يعد أفضل الاختبارات والذي يأخذ الصيغ التالية[٢٧]:

$$\Delta X_t = a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

أي بدون قاطع واتجاه عام

$$\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

اي بوجود قاطع

$$\Delta X_t = a_0 + a_2 t + a_1 X_{t-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

أي بوجود قاطع واتجاه عام

إذ ان X يمثل السلسلة المراد اختبارها Δ يمثل الفروق الاولى للسلسلة e_t يمثل حد الخطأ العشوائي .

وبعد اجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) سنقوم باختبار الفرضيتين:

الأولى فرضية العدم Io: a=0

الثانية الفرضية البديلة I1: a>0

فاذا كانت قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الحرجة (الجدولية) سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة مستقرة، أما إذا كانت قيمة (t) المحسوبة اقل من قيمتها الحرجة نقبل فرضية العدم والسلسلة تكون غير مستقرة وسيتم اخذ الفروق الأولى فإذا حققت السلسلة الاستقرار فان المتغير يعد متكاملا من الدرجة الأولى I(1)، أما إذا كانت غير مستقر فيتم اخذ الفروق من درجة أعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة [٢٨].

وتعد اختبارات جذر الوحدة من الاختبارات الدقيقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد مدى تكاملها وقد عملنا على الافادة من اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller لتحليل استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المعتمدة في النموذج وهي الانفاق الحكومي ، الناتج المحلي الاجمالي ، الرقم القياسي للأسعار المستهلك ، ، التجارة الخارجية (الصادرات –الاستيرادات) و تم

([٢٦]) خضير عباس حسين ،اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١) ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٢ ، ص١٤٠.

([٢٧])عثمان نقار و منذر العواد، منهجية Box–Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١، ص١٣٠.

[٢٨] حميد عبيد عبد ومأمون احمد جبر، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة ١٩٧٠–٢٠٠٨، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد ١، ٢٠١٢، ص ١٧.

اجراء نتائج الاختبارات على وفق المستويات الثلاثة سواء اكانت بحد ثابت فقط او حد ثابت واتجاه زمني او بدونهما للمتغيرات المذكورة آنفا حيث يتم فحص قيمة (t)المحتسبة ومقارنتها مع(t)الجدولية استناداً الى جداول (t)عند مستوى معنوية (١%) و(٥%) و(١٠%) ، علما انه تم استخدام الصيغة اللوغاريتمية في قياس هذه النماذج.

وقد لوحظ استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المشار اليها في اعلاه الخاصة بالاقتصاد العراقي عند مستواها وبدون أي فرق يذكر ، اذ كانت القيم الاحصائية لـ (t) المحتسبة اكبر من القيم الحرجة لـ (t) الجدولية وكما موضح في جدول (١٣) وهذا يعني رفض فرضية العدم (Ho : ρ=o) وقبول الفرضية البديلة (H1 : ρ =1) اي قبول استقرارية هذه السلاسل الزمنية عند مستواها مما يعني امكانية اعتماد طريقة **المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)** في تقدير العلاقة بينها .

جدول(٢) اختبار استقرارية متغيرات النموذج للاقتصاد العراقي عند المستوى باستخدام اختبار ADF

المتغير	الصيغة	(t) المحتسبة	(t) الجدولية	مستوى المعنوية	نتيجة الاختبار
G	بوجود قاطع فقط	-٧.٠٠١١٦٦	-٤.٠٥٧٩١٠ -٣.١١٩٩١٠ -٢.٧٠١١٠٣	١% ٥% ١٠%	مستقرة عند ١%
GDP	بوجود قاطع فقط	-٤.٢٦٥٨٤٩	-٤.٠٥٧٩١٠ -٣.١١٩٩١٠ -2.701103	١% ٥% ١٠%	مستقرة عند ١%
CPI	بوجود قاطع فقط	-٣.٧١٥٤٩٣	-٤.٠٥٧٩١٠ -٣.١١٩٩١٠ -2.701103	١% ٥% ١٠%	مستقرة عند 5%
X	بوجود قاطع فقط	-٢.٨٦٣٦٣٢	-٤.٠٥٧٩١٠ -٣.١١٩٩١٠ -2.701103	١% ٥% ١٠%	مستقرة عند ١٠%
M	بوجود قاطع فقط	-3.030428	-٤.٠٥٧٩١٠ -٣.١١٩٩١٠ -٢.٧٠١١٠٣	١% ٥% ١٠%	مستقرة عند ١٠%

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق القياسي (١ – ٣٦)

ثانيا: <u>تقدير النموذج القياسي</u>

تقدر معلمات النموذج القياسي بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews9) في ادناه والتي من خلالها نعمل على ايجاد خمسة معادلات تقديرية :

١- المعادلة الاولى: تمثل اثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

$$\log GDP = 3.669 + 0.579 \log G + U_i$$

جدول (٣)

تقدير معلمات نموذج اثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.669388	0.577711	6.351595	0.0000
G	0.579994	0.074949	7.738505	0.0000

R-squared	0.833065	Mean dependent var	8.132857
Adjusted R-squared	0.819154	S.D. dependent var	0.287387
S.E. of regression	0.122214	Akaike info criterion	-1.234522
Sum squared resid	0.179235	Schwarz criterion	-1.143228
Log likelihood	10.64166	Hannan-Quinn criter.	-1.242973
F-statistic	59.88446	Durbin-Watson stat	1.469285
Prob(F-statistic)	0.000005		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 9

من الجدول (٣) يتبين نجاح كافة الاختبارات الاحصائية للنموذج حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (R^2) حوالي (٨٣%) ، وهذا يعني أن (٨٣%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع و المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي تعود الى التغير الحاصل بالمتغير المستقل الانفاق الحكومي، اما النسبة المتبقية (١٧%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية،

في ما يخص الاختبارات الاحصائية الاخرى وهي اختبار (t) واختبار (F) حيث كانت نتائج التقدير لهم ناجحة باعتبار ان قيمة (t) المحتسبة اكبر من الجدولية ولكلا المعلمتين ، و اختبار (F) ايضا كانت القيمة المحتسبة البالغة (59.88) اكبر من الجدولية للنموذج بشكل عام وهذا يعني رفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل .

اما مشكلة الارتباط الذاتي فقد تم اجراء ثلاث اختبارات لها وهي **اختبار الارتباط التسلسلي (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test) (LM)** ، واختبار الارتباط الذاتي الذي يدعم اختبار (LM) هو **اختبار الارتباط الذاتي (Q– Statistics)** ، والاختبار الثالث هو **عدم ثبات تجانس التباين(Heteroskedasticity Test)** وكما في ادناه :

تعتبر نتائج التحليل للنموذج اعلاه مقبولة من الناحية الاحصائية كونه ذا معنوية عالية و ان قيم معلمات النموذج اظهرت تطابق مع منطق النظرية الاقتصادية وحسب التوضيح الاتي :

أ- الحد الثابت (C) : بلغت قيمة معلمة الحد الثابت (3.669) وهي قيمة موجبة ومتوافقة مع الوضع الاقتصادي السائد في العراق ، أي ان الناتج المحلي الاجمالي ستبلغ قيمته بمقدار المعلمة حتى وان كانت المتغيرات المستقلة معدومة او مساوية للصفر .

ب- الانفاق الحكومي (G) : كانت نتائج التقدير لمعلمة الانفاق الحكومي (β_1) نتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان الناتج المحلي الاجمالي يرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق الحكومي ، اذ بلغت (0.579) وهي علاقة طردية مطابقة للنظرية ، ويعني ذلك ان كل زيادة في الانفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) بواحد ترليون دينار يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي كـ (متغير تابع) بمقدار (0.579) .

٢- **المعادلة الثانية : تمثل اثر الانفاق الحكومي على الرقم القياسي للأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي.**

$$\log CPI = -1.099 + 0.401 \log G + U_i$$

جدول (٤)

تقدير معلمات نموذج اثر الانفاق الحكومي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.099316	0.475368	-2.312560	0.0393
G	0.401712	0.061672	6.513721	0.0000
R-squared	0.779528	Mean dependent var		1.992143
Adjusted R-squared	0.761155	S.D. dependent var		0.205770
S.E. of regression	0.100563	Akaike info criterion		-1.624494
Sum squared resid	0.121356	Schwarz criterion		-1.533200
Log likelihood	13.37145	Hannan-Quinn criter.		-1.632944
F-statistic	42.42856	Durbin-Watson stat		1.778838
Prob(F-statistic)	0.000029			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 9

من الجدول (٤) يتبين نجاح كافة الاختبارات الاحصائية للنموذج حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (R^2) حوالي (٧٧%) ، وهذا يعني أن (٧٧%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع

و المتمثل الرقم القياسي للأسعار المستهلك تعود الى التغير الحاصل بالمتغير المستقل الانفاق الحكومي ، اما النسبة المتبقية (٢٣%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية،

في ما يخص الاختبارات الاحصائية الاخرى وهي اختبار (t) واختبار (F) حيث كانت نتائج التقدير لهم ناجحة باعتبار ان قيمة (t) المحتسبة اكبر من الجدولية ولكلا المعلمتين ، و اختبار (F) ايضا كانت القيمة المحتسبة البالغة (42.42) اكبر من الجدولية للنموذج بشكل عام وهذا يعني رفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل .

تعتبر نتائج التحليل للنموذج اعلاه مقبولة من الناحية الاحصائية كونه ذا معنوية عالية و ان قيم معلمات النموذج اظهرت تطابق مع منطق النظرية الاقتصادية وحسب التوضيح الاتي :

أ- الحد الثابت (C) : بلغت قيمة معلمة الحد الثابت (1.099-) ، أي ان الرقم القياسي للأسعار المستهلك ستبلغ قيمته بمقدار المعلمة عندما تكون المتغيرات المستقلة معدومة او مساوية للصفر .

ب- الانفاق الحكومي (G) : كانت نتائج التقدير لمعلمة الانفاق الحكومي (β_1) نتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان الرقم القياسي للأسعار المستهلك يرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق الحكومي ، اذ بلغت (0.401) وهي علاقة طردية مطابقة للنظرية الاقتصادية ، ويعني ذلك ان كل زيادة في الانفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) بواحد ترليون دينار يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار المستهلك كـ (متغير تابع) بمقدار (0.401) .

٣-المعادلة الرابعة: تمثل اثر الانفاق الحكومي على التجارة الخارجية (الصادرات) في الاقتصاد العراقي.

$$\log X = 3.599 + 0.534 \log G + U_i$$

جدول (٥)

تقدير معلمات نموذج اثر الانفاق الحكومي على التجارة الخارجية (الصادرات) في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.599039	0.635390	5.664301	0.0001
G	0.534745	0.082432	6.487106	0.0000

R-squared	0.778117	Mean dependent var	7.714286
Adjusted R-squared	0.759627	S.D. dependent var	0.274162
S.E. of regression	0.134416	Akaike info criterion	-1.044193
Sum squared resid	0.216811	Schwarz criterion	-0.952899
Log likelihood	9.309352	Hannan-Quinn criter.	-1.052644

F-statistic	42.08254	Durbin-Watson stat	1.850406
Prob(F-statistic)	0.000030		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 9

من الجدول (٥) يتبين نجاح كافة الاختبارات الاحصائية للنموذج حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (R^2) حوالي (٧٧%) ، وهذا يعني أن (٧٧%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع و المتمثل بالتجارة الخارجية (الصادرات) تعود الى التغير الحاصل بالمتغير المستقل الانفاق الحكومي، اما النسبة المتبقية (٢٣%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية،

في ما يخص الاختبارات الاحصائية الاخرى وهي اختبار (t) واختبار (F) حيث كانت نتائج التقدير لهم ناجحة باعتبار ان قيمة (t) المحتسبة اكبر من الجدولية ولكلا المعلمتين ، و اختبار (F) ايضا كانت القيمة المحتسبة البالغة (42.08) اكبر من الجدولية للنموذج بشكل عام وهذا يعني رفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل .

تعتبر نتائج التحليل للنموذج اعلاه مقبولة من الناحية الاحصائية كونه ذا معنوية عالية و ان قيم معلمات النموذج اظهرت تطابق مع منطق النظرية الاقتصادية وحسب التوضيح الاتي :

أ- الحد الثابت (C) : بلغت قيمة معلمة الحد الثابت (3.599) وهي قيمة موجبة ومتوافقة مع الوضع الاقتصادي السائد في العراق ، أي ان التجارة الخارجية متمثلة بـ(الصادرات) ستبلغ قيمتها بمقدار المعلمة حتى وان كانت المتغيرات المستقلة معدومة او مساوية للصفر .

ب- الانفاق الحكومي (G) : كانت نتائج التقدير لمعلمة الانفاق الحكومي (X_1) نتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان التجارة الخارجية متمثلة بـ(الصادرات) يرتبط بعلاقة طردية مع الانفاق الحكومي ، اذ بلغت (0.534) وهي علاقة طردية مطابقة للنظرية ، ويعني ذلك ان كل زيادة في الانفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) بواحد ترليون دينار يؤدي الى ارتفاع التجارة الخارجية متمثلة بـ(الصادرات) كـ (متغير تابع) بمقدار (0.534) .

٤- المعادلة الخامسة: تمثل اثر الانفاق الحكومي على التجارة الخارجية (الاستيرادات) في الاقتصاد العراقي.

$$\log M = 4.145 + 0.447 \log G + U_i$$

جدول (٦)

تقدير معلمات نموذج اثر الانفاق الحكومي على التجارة الخارجية (الاستيرادات) في الاقتصاد العراقي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.145210	0.434200	9.546766	0.0000
G	0.447439	0.056331	7.943055	0.0000

R-squared	0.840196	Mean dependent var	7.588571
Adjusted R-squared	0.826879	S.D. dependent var	0.220763
S.E. of regression	0.091855	Akaike info criterion	-1.805658
Sum squared resid	0.101247	Schwarz criterion	-1.714364
Log likelihood	14.63960	Hannan-Quinn criter.	-1.814109
F-statistic	63.09213	Durbin-Watson stat	1.172451
Prob(F-statistic)	0.000004		

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 9

من الجدول (٦) يتبين نجاح كافة الاختبارات الاحصائية للنموذج حيث بلغت القدرة التفسيرية للنموذج (R^2) حوالي (٨٤%) ، وهذا يعني أن (٨٤%) من التغيرات التي تحصل بالمتغير التابع و المتمثل بالتجارة الخارجية (الاستيرادات) تعود الى التغير الحاصل بالمتغير المستقل الانفاق الحكومي، اما النسبة المتبقية (١٦%) تعود الى عوامل أخرى تدخل ضمن المتغيرات العشوائية،

في ما يخص الاختبارات الاحصائية الاخرى وهي اختبار (t) واختبار (F) حيث كانت نتائج التقدير لهم ناجحة باعتبار ان قيمة (t) المحتسبة اكبر من الجدولية ولكلا المعلمتين ، و اختبار (F) ايضا كانت القيمة المحتسبة البالغة (63.09) اكبر من الجدولية للنموذج بشكل عام وهذا يعني رفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل .

تعتبر نتائج التحليل للنموذج اعلاه مقبولة من الناحية الاحصائية كونه ذا معنوية عالية و ان قيم معلمات النموذج اظهرت تطابق مع منطق النظرية الاقتصادية وحسب التوضيح الاتي :

أ- الحد الثابت (C) : بلغت قيمة معلمة الحد الثابت (4.145) وهي قيمة موجبة ومتوافقة مع الوضع الاقتصادي السائد في العراق ، أي ان التجارة الخارجية متمثلة بـ(الاستيرادات) ستبلغ قيمتها بمقدار المعلمة حتى وان كانت المتغيرات المستقلة معدومة او مساوية للصفر .

ب- الانفاق الحكومي (G) : كانت نتائج التقدير لمعلمة الانفاق الحكومي (M_1) نتائج مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية التي تنص على ان التجارة الخارجية متمثلة بـ(الاستيرادات) ترتبط بعلاقة طردية مع الانفاق الحكومي ، اذ بلغت (0.447) وهي علاقة طردية مطابقة للنظرية ، ويعني ذلك ان كل زيادة في الانفاق الحكومي كـ(متغير مستقل) بواحد ترليون دينار يؤدي الى ارتفاع التجارة الخارجية متمثلة بـ(الصادرات) كـ (متغير تابع) بمقدار (0.447).

الاستنتاجات :-

١- ان الانفاق الحكومي هو ليس مجرد رقم نقدي تضمه الموازنة العامة للدولة بل انه يجسد حقيقة مهمة وهي ان هذا الرقم هو حصيلة تفاعل العديد من العوامل سواء ما يتعلق منها بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اذ ان هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على مستوى الانفاق الحكومي، و ان الانفاق الحكومي هو احد ادوات السياسة المالية و هنالك حالة اقتران بين مهام السياسة المالية ولادة الريع النفطي في العراق، وهذا ما جعل آلية عمل السياسة المذكورة محكومة بالمؤثرات الخارجية، التي كانت بطبيعتها في كثير من الأحيان تسهم في إعاقتها عن الأداء الصحيح لمهامها الأساسية ، و جعلها تعاني من حالة متناقضة لم تستطع من خلالها توحيد مسالكها نحو تحقيق أهدافها الأساسية ، ممثلة بالكفاءة الاقتصادية العدالة التوزيعية ،الأمر الذي أضعف من فاعليتها و كفاءتها . فكانت النتيجة التخبط في توجهها و نحو الطريق الذي يمهد لها البناء لنموذج دولة ريعية تسعى إلى تحقيق أهدافها معاً، وبالتالي لم تستطع بلوغ المستوى الذي تتناسب فيه عملية توزيع عائدات النفط عبر الموازنة العامة مع تحقق الرفاهية الاقتصادية و الديمقراطية السياسية.

٢- هيمنة السياسة المالية- النفطية على عمل السياسة النقدية من خلال قيام السلطة النقدية مجبرة بتحويل كافة الايرادات الدولارية المتأتية من البيوعات النفطية للسلطة المالية الى عملة محلية لتمويل النفقات العامة المحلية كون ان البنك المركزي العراقي ممثلا للسلطة النقدية يعد المصدر الوحيد لتوليد واصدار الدينار ، وبهذا فقد عززت هذه الالية من هيمنة الايرادات النفطية على تكوين الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي.

٣- ولكي ينجح الإصلاح المالي في السوق المالية يجب أن تتوافر بيئة اقتصادية مستقرة تنخفض فيها معدلات التضخم والعجز المالي بموازنة الدولة، ويتوجب علينا قبل إزالة القيود على السوق المالية ان نوفر بنية مؤسسية وتنظيمية وقانونية ملائمة حتى نتجاوز الأزمات المالية الخطيرة

٤- ان عملية اعداد الموازنة وفق موازنة البنود التقليدية والتي اتبعت في اعداد الموازنة منذ الاحتلال البريطاني و لازالت مستمرة لحد الآن اصبحت هذه الموازنة غير مجدية ولا تواكب التوسع المالي الذي حصل في الاقتصاد العراقي وهذا ما اعلنته وزارة التخطيط ان وضع الموازنات لحد موازنة ٢٠١٣، التي اظهرت ان نسب التنفيذ لم تكن كما مخطط لها بالموازنة، وهذه دلالة على ان الموازنات لم تعد وفق أسلوب علمي كون ان النفقات المخططة لم تكن بمستوى الأجهزة التنفيذية وخاصة بالنسبة للموازنة الاستثمارية، مما ولد حالات من الفساد المالي والإداري كون ان المبالغ المخصصة تفوق إمكانيات التنفيذ، وهذا لم تستشعر له وزارة المالية بخفض النفقات غير المبررة.

٥- يتضح من معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي بأنها تمتاز بعدم الاستقرار ، ولازالت تعاني من محدودية القدرة على الانتاج ، ورافق ذلك كله عدم توازن في اسهام القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، والذي انعكس سلباً على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية .

٦- اظهرت نتائج التحليل القياسي عند عمل استقرارية السلاسل الزمنية ان جميع المتغيرات التي تم بحثها انها مستقرة عند مستواها I(0) دون اخذ الفروق الزمنية للمتغيرات و هذا ما ادى الى امكانية استخدام او اعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير العلاقة بين المتغيرات وجاءت النتائج الاحصائية مطابقة مع النظرية الاقتصادية حيث ارتبطت جميع المتغيرات (الناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي للأسعار المستهلك ، والتجارة الخارجية متمثلة بالاستيرادات والصادرات)بعلاقة موجبة طردية مع الانفاق الحكومي عدا معدلات البطالة التي ارتبطت بعلاقة سالبة عكسية مع الانفاق الحكومي وهذا ايضا مطابق للنظرية الاقتصادية .

<u>التوصيات</u> :-

١- ان العراق يحتاج إلى توضيح الفلسفة الاقتصادية التي يسير عليها، هل هي فلسفة الاقتصاد الرأسمالي ام انها نظام اشتراكي ام انها طبيعة مختلطة بينهما، فعلى هذا التحديد يمكن توضيح طبيعة دور الدولة، وحدود الخصخصة التي يتوقع ان يتم الشروع بها بفعل الارتباط باتفاقات مع المؤسسات الدولية .

٢- من الواجب خفض التدخل السياسي في السياسة الاقتصادية، ان اراد العراق التحول إلى اقتصاد السوق، أي ان يترك الامر إلى قوى السوق لتكون قادرة على فتح الطريق امام التنمية، وان يكون اسهام العوامل السياسية في تهيئة البيئة التشريعية لعمل القطاع الخاص والاستثمار، ودعم بعض المشاريع الكبرى مما لا يمكن للقطاع الخاص أو الاستثمار الاجنبي اقامة بناه فيها، على ان يكون دخول الدولة اليها بوصفه شخص مستثمر من القانون الخاص وليس بوصفها متحملة لعبء الخسارة .

٣- التصدي للفساد المالي والإداري باعتباره شرطاً أساسياً لكي تجد السياسة المالية مكانها في التطبيق. ولمعالجة الفساد يجب تبني استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري. تبدأ برغبة القيادة العليا للإصلاح، وتمر بالتشكيل المؤسسي، وتنتهي بمنح الصلاحيات الكاملة لهيئة مكافحة الفساد ،مع مشاركة المجتمع المدني، والصحافة.

٤- لابد من التوجه الجاد من السلطتين التشريعية والتنفيذية لإعادة النظر في إعادة هيكلة الموازنة العامة و بناء أولوياتها لمنح النمو والاستقرار الاقتصاديين اللذان لهما الدور البارز في توجهات السياسة المالية في العراق .عن طريق تبني جملة من الاستراتيجيات بدافع التأثير في مستوى أداء السياسة المالية ،وتعزيز متطلباتها عن طريق تنويع إيراداتها ، وعلى نحو يجردها من الاعتماد المطلق على الريع النفطي.

المصادر :-

١- احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودورة في عملية التنمية الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٥.

٢- إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي – التشخيص وسبل المواجهة ، مركز العراق للدراسات – رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،٢٠٠٦ .

٣- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة ، مركز الاسكندرية للكتاب ،٢٠١١.

٤- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، الاقتصاد القياسي ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، عمان ، ٢٠٠٧ .

٥- حميد عبيد عبد ومأمون احمد جبر، العلاقة السببية بين الأسعار والمساحات المزروعة وإنتاج الرز في العراق للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٨، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، جامعة بابل، العدد ١، ٢٠١٢.

٦- خالد زهدي خواجة ، السلاسل الزمنية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية ، بغداد ، لا توجد سنة .

٧- طالب حسن نجم ، مقدمة في القياس الاقتصادي ، بغداد ، 1991.

٨- عادل فليج العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة/فرع الموصل ، ص.ص ٣٦ -٣٧

٩- عاطف وليم اندراوس ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ،دار الفكر الجامعي ، ٣٠شارع سوتير-الاسكندرية، ص ٩٩.

١٠- عادل احمد حشيش ،اساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

١١- عادل عبد الزهرة شبيب ، تعزيز البنية التحتية في العراق ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ، بحث منشور ، ٢٠١٥.

١٢- عبد الوهاب محمد جواد ، الليبرالية والازمات دراسة في الواقع الاقتصادي للبلدان المتحولة ، اليازوري للطباعة والنشر ، ٢٠١٤.

١٣- عدنان داود العذاري ، الاقتصاد القياسي : نظرية وحلول، ط١ ،دار جرير للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٠.

١٤- عثمان نقار و منذر العواد، منهجية Box-Jenkins في تحليل السلاسل الزمنية والتنبؤ دراسة تطبيقية على اعداد تلاميذ الصف الاول من التعليم الاساسي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١، ص١٣٠.

١٥-كمال البصري القيادة الرشيدة والاصلاح الاقتصادي ، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ،٢٠١٢.

١٦- محمد خالد الحريري واخرون ،اقتصاديات المالية العامة والتشريع الجمركي ، جامعة دمشق ،٢٠١٤.

١٧- وليد عبد الحميد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت-لبنان.

١٨- يسرى مهدي حسن و حمدية شاكر مسلم ، تحليل العوامل المؤثرة في تطوير البنى التحتية في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة العاشرة ، العدد ٣٤، ٢٠١٢ .

١٩- زكية احمد مشعل وزياد محمد ابو ليلى، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاردن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة اليرموك، المجلد ٢٣،العدد١، يونيو، ٢٠٠٧.

٢٠-البنك الدولي ، شعبة السكان التابعة للأمم المتحدة. تقرير إحصاءات السكان والإحصاءات الحيوية ، ٢٠١٧ .

٢١- فريال مشرف عيدان ، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، المجلة السياسية والدولية ، جامعة النهرين .

٢٢- خضير عباس حسين ،اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١١) ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، ٢٠١٢.

٢٣- Mithani, Modern public finance. Theory and practice, Himalaya House, New York,1998, P.221

٢٤- Damodar N. Gujarati , Basic Econometrics, New York ,2003, P 84